

تفسير البحر المحيط

@ 254 @ .

كان صلح الحديبية قد تضمن أن من أتى أهل مكة من المسلمين لم يرد إليهم ، ومن أتى المسلمين من أهل مكة رد إليهم ، فجاءت أم كلثوم ، وهي بنت عقبة بن أبي معيط ، وهي أول امرأة هاجرت بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم) في هدنة الحديبية ، فخرج في أثرها أخواها عمارة والوليد ، فقالا : يا محمد أوف لنا بشرطنا ، فقالت : يا رسول الله حال النساء إلى الضعف ، كما قد علمت ، فتردني إلى الكفار يفتنونني عن ديني ولا صبر لي ، فنقض الله العهد في النساء ، وأنزل فيهن الآية ، وحكم بحكم رضوه كلهم . وقيل : سبب نزولها سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، جاءت الحديبية مسلمة ، فأقبل زوجها مسافر المخدومي . وقيل : سيفي بن الراهب ، فقال : يا محمد اردد علي امرأتي ، فإنك قد شرطت لنا أن ترد علينا من أتاك منا ، وهذه طينة الكتاب لم تجف ، فنزلت بياناً أن الشرط إنما كان في الرجال دون النساء . وذكر أبو نعيم الأصبهاني أن سبب نزولها أميمة بنت بشر بن عمرو بن عوف ، امرأة حسان بن الدحاحة ، وسماهن تعالى مؤمنات قبل أن يمتحن ، وذلك لنتقهن بكلمة الشهادة ، ولم يظهر منهن ما ينافي ذلك ، أو لأنهن مشارفات لثبات إيمانهن بالامتحان . . . وقرء : مهاجرات بالرفع على البدل من المؤمنات ، وامتحانهن ، قالت عائشة : بآية المبايعه . وقيل : بأن يشهدن أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وقال ابن عباس : بالحلف إنها ما خرجت إلا حباً لله ورسوله ورغبة في دين الإسلام . وقال ابن عباس أيضاً : ومجاهد وقتادة وعكرمة : كانت تستحلف أنها ما هاجرت لبغض في زوجها ، ولا لجريرة جرتها ، ولا لسبب من أغراض الدنيا سوى حب الله ورسوله والدار الآخرة . { اللّٰهَ اُءَلَمُ بِإِيْمَانِهِنَّ } : لأنه تعالى هو المطلع على أسرار القلوب ومخبآت العقائد ، { فَإِنِّ عِلْمُكُمْ وَهُنَّ } : أطلق العلم على الظن الغالب بالحلف وظهور الإمارات بالخروج من الوطن ، والحلول في قوم ليسوا من قومها ، وبين انتفاء رجعهن إلى الكفار أزواجهن ، وذلك هو التحريم بين المسلمة والكافر . . .

وقرأ طلحة : لا هن يحلان لهم ، وانعقد التحريم بهذه الجملة ، وجاء قوله : { وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لِهِنَّ } على سبيل التأكيد وتشديد الحرمة ، لأنه إذا لم تحل المؤمنة للكافر ، علم أنه لا حل بينهما البتة . وقيل : أفاد قوله : { وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لِهِنَّ } استمرار الحكم بينهم فيما يستقبل ، كما هو في الحال ما داموا على الإشراك وهن على الإيمان . { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا } : أمر أن يعطي الزوج الكافر ما أنفق على

زوجته إذا أسلمت ، فلا يجمع عليه خسران الزوجية والمالية . قال ابن عباس : أعطى رسول
 ﷺ صلى الله عليه وسلم) ، بعد إمتحانها زوجها الكافر ، ما أنفق عليها ، فتزوجها عمر بن
 الخطاب رضي الله تعالى عنه ، وكان إذا امتحنهن ، أعطى أزواجهن مهورهن . وقال قتادة :
 الحكم في رد الصداق إنما كان في نساء أهل العهد ، فأما من لا عهد بينه وبين المسلمين ،
 فلا يرد عليه الصداق ، والأمر كما قال قتادة ، ثم نفى الحرج في نكاح المؤمنين إياهن إذا
 آتوهن مهورهن ، ثم أمر تعالى المؤمنين بفراق نساءهن الكوافر عوايد الأوثان . .
 وقرأ الجمهور : { تُمْسِكُوا } مضارع أمسك ، كأكرم ؛ وأبو عمرو ومجاهد : بخلاف عنه ؛
 وابن جبير والحسن والأعرج : مضارع مسك مشدداً ؛ والحسن أيضاً وابن أبي ليلى وابن عامر
 في رواية عبد الحميد وأبو عمرو في رواية معاذ : تمسكوا بفتح الثلاثة ، مضارع تمسك محذوف
 الثاني بتمسكوا ؛ والحسن أيضاً : تمسكوا بكسر السين ، مضارع مسك ثلاثياً . وقال الكرخي
 : { الْكَوَافِرِ } ، يشمل الرجال والنساء ، فقال له أبو علي الفارسي : النحويون لا
 يرون هذا إلا في النساء ، جمع كافرة ، وقال : أليس يقال : طائفة كافرة وفرقة كافرة ؟
 قال أبو علي : فبهت فقلت : هذا تأييد . انتهى . وهذا الكرخي معتزلي فقيه ، وأبو علي
 معتزلي ، فأعجبه هذا التخريج ، وليس بشيء لأنه لا يقال كافرة في وصف الرجال إلا تابعاً
 لموصوفها ، أو يكون محذوفاً مراداً ، أما بغير ذلك فلا يجمع فاعلة على فواعل إلا ويكون
 للمؤنث . والعصم جمع عصمة ، وهي سبب البقاء في الزوجية . { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 ءَامَنُوا } : أي واسألوا الكافرين ما أنفقتم على أزواجكم إذا فروا إليهم ،
 وَلَئِيْسَ سُدَّةً لَّوَا } : أي الكفار ما أنفقوا على أزواجهم إذ فروا إلى المؤمنين . .
 ولما تقرر هذا الحكم ، قالت قريش ، فيما روي : لا نرضى هذا الحكم ولا نلتزمه ولا ندفع
 لأحد صداقاً ، فنزلت بسبب ذلك هذه الآية الأخرى : { وَإِنْ فَاتَكُمْ } ، فأمر تعالى
 المؤمنين أن يدفعوا من فرت زوجته من المسلمين ، ففاتت بنفسها إلى الكفار وانقلبت من
 الإسلام ، ما كان مهرها . قال